الاختلاف في القراءات وأثره في المعنى

(الإضافة والتنوين أنموذجا)

الباحث

د/ محمود سعد عبد الحميد شمس

الأستاذ المشارك بقسم القراءات

بكلية الشريعة والأنظمة

جامعة الطائف

الاختلاف في القراءات وأثره في المعنى (الإضافة والتنوين أنموذجا)

محمود سعد عبد الحميد شمس
قسم القراءات بكلية الشريعة والأنظمة
جامعة الطائف
dr.shams410@gmail.com

ملخص البحث:

هـذا البحـث بعنـوان: **الاخـتلاف فـي القـراءات وأثـره فـي المعنـى (الإضـافة والتنـوين أنموذجـا)** ، وتهـدف هـذه الدراسـة إلـى بيـان أثـر اخـتلاف القـراءات بـين الإضـافة والتنـوين سـواء فـي اسـم الفاعـل، أو فـي الكفـارات الشـرعية، أو فـي الجـزاء المعـد مـن اللهﷻ لعبـاده المتقـين، وقـد أثبتـت الدراسـة ذلـك مـن خـلال تنـاول هـذه المحـاور الثلاثـة فـي ثلاثـة مباحـث فـي كـل مبحـث ثلاثـة مطالـب، وقـد حرصـت الدراسـة علـى تجليـة الموضـوع تجليـة تامـة مبـرزة أثـر اخـتلاف القـراءات فـي المعنـى، وقـد انتهـى الباحـث إلـى بعـض النتائج من أبرزها:

أولا: لاخـتلاف القـراءات بـين الإضـافة والتنـوين أثـر فـي المعنـى يحتاج إلى مهارات دقيقة لاستنباط المعاني.

ثانيـا: كـان لاخـتلاف القـراءات بـين الإضـافة والتنـوين فـي المعنـى أثر واضح في اسم الفاعل والكفارات الشرعية.

ثالثـا: بـاب أثـر اخـتلاف القـراءات فـي المعنـى لا يـزال بحاجـة إلـى دراسات جادة، فهو باب مليء بالكنوز الثمينة في القراءات.

كمـا أوصـت الدراسـة البـاحثين بدراسـة أثـر اخـتلاف القـراءات بجزئياتـه فـي المعنـى، وأوصـي الأقسـام العلميـة بتوجيـه طلابهـا لدراسـة مثـل هـذا النـوع مـن الدراسـة حتـى يبـرزوا أن لاخـتلاف القـراءات أثـرا فـي المعنـى وأن القـراءات لـم تتنـزل عبثـا، وإنمـا كـل قـراءة بمثابـة آيـة، فسـبحان مـن هـذا كلامه.

الكلمـات المفتاحيـة: الاخـتلاف – القـراءات – الأثـره فـي المعنـى – الإضـافة – التنوين .

Difference in readings and its effect on meaning (addition and diction as an example)

Mahmoud Saad Abdel Hamid Shams
Department of readings, College of Sharia and Law
Taif University
dr.shams410@gmail.com

Research Summary:

This study is entitled: difference in readings and its effect on meaning (addition and notation as a model). Through the study of these three axes in three topics in each topic three demands, the study has been keen to reflect the subject fully and highlighting the impact of different readings in the meaning, the researcher has concluded to some of the results, including:

First: the difference between the readings between the addition and notation effect in the meaning needs accurate skills to devise meanings.

Secondly, the difference in the readings between the addition and the notation in the meaning of a clear impact in the name of the actor and expiation legitimacy.

Third: the door of the impact of different readings in the meaning still needs serious studies, it is a door full of precious treasures in the readings.

The study also recommended researchers to study the impact of different readings Bmziatih in the meaning, and I recommend the scientific departments to guide students to study such kind of study so that they highlight that the difference of readings impact in the meaning and that the readings did not descend in vain, but each reading as a verse, Glory to this.

Keywords: Divergence – readings – impact in meaning – addition – Altnnw.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ، ونستهديه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ وبارك على نبينا محمد، وعلى آله ﷺ أجمعين.

أما بعد:

فإن للقراءات القرآنية أثرا في بيان المعنى المراد، ولم لا؟، وكل قراءة بمثابة آية، وهذا من تيسير الله ﷻ للعباد، وقد تناولت بيان ذلك في جزئيات سابقة، وذلك في التشريع بتنوع القراءات باختلاف الحركة فقط، ثم في الحذف والإثبات في رءوس الآيات، ثم في ترجمة معاني القرآن الكريم، ثم في بيان دلالة القراءات المتعددة في الكلمة الواحدة مبينا العلاقة بين القراءات في الكلمة الواحدة، وها أنذا أبدأ في تلك الجزئية ، ألا وهي: الإضافة والتنوين؛ إذ تضاف الكلمة إلى ما بعدها، ولها دلالة تختلف عما لو لم تضف ونونت ، وقد تخيرت نماذج من الكلمات التي ورد فيها قراءتان بين الإضافة والتنوين في بيان ذلك، وإثبات ما للقراءات من معنى، وهذا يدل على أن القراءات وحي من عند الله ﷻ، ولذا نجد بعض المواضع ورد فيها قراءتان بينما هناك مواضع أخرى، لم ترد فيها سوى قراءة واحدة ذلك؛ لأن القراءة الأخرى لا ترد إلا حيث يراد المعنى، وهذا تنزيل من حكيم حميد، وقد أخذت على نفسي عهدا أن أتناول في بحوثي دلالات القراءات في المعاني، فأسأل الله التوفيق والتسديد، وأن يجنبني أن أقول على الله ﷻ بغير علم، وهذا البحث الموسوم بـ: **الاختلاف في القراءات وأثره في المعنى (الإضافة والتنوين أنموذجا)**، وبخلاف ما سبق من أسباب كانت دافعا لي لاختيار هذا الموضوع، فهناك أسباب أخرى كانت داعما لما سبق، وهناك أهداف من دراسته، وحدود ومنهج اتبعته، وخطة وضعتها لتحقيق الأهداف، وأشرع في بيان ذلك بحول الله ﷻ وقوته، كما يلي:

أ- **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك أسباب كثيرة دعتني إلى تناول هذه الجزئية بالبحث، أذكر منها:

١- أني لم أجد- على حد علمي- من تناول هذه القضية بالبحث والبيان.

٢- وضع بعض القراءات التي لها أثر في المعنى في تلك الجزئية التي يتناولها هذا البحث أمام الباحثين المتخصصين.

٣- إثراء المكتبة الإسلامية بمثل هذه الدراسات تحفيزا لطلاب علم القراءات في إكمال هذا البيان.

ب- أهداف البحث:

١- إبراز أثر اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين في المعنى تأكيدا على أن كل قراءة بمثابة آية.

٢- التأكيد على أن القراءات وحي من عند الله ﷻ؛ إذ لا يملك البشر القدرة على ذلك.

٣- تحفيز الغير من الباحثين في القراءات إلى إبراز أثر معاني القراءات في الجزئيات المختلفة تأكيدا على أن لكل قراءة دلالة في المعنى.

٤- غرس حب القراءات في القلوب من خلال بيان أثرها في المعنى بمختلف جزئياتها.

ج - منهج البحث:

لقد سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، والاستنباطي التحليلي، فاستقرأت القراءات وتخيرت منها نماذج مما يكون لها أثر في المعنى.

د- حدود الدراسة:

اختلاف القراءات بين: الإضافة أو التنوين من القراءات العشر المتواترة ، متخيرا بعض النماذج من القراءات مما له أثر في المعنى.

هـ–خطة البحث:

قد قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث:

أما المقدمة فقد تناولت فيها: أسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، والمنهج الذي سلكته، والحدود المعتبرة فيه، والخطة التي وضعتها في تقسيمه، والدراسات السابقة في موضوعه، كما يأتي:

التمهيد: مدخل إلى الاختلاف القراءات وأثره في المعنى، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث.

المطلب الثاني: الاختلاف القراءات وأثره في المعني.

المبحث الأول: اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين في اسم الفاعل وأثره في المعنى، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في قولهﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[الطلاق: ٣]،

المطلب الثاني: في قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]

المطلب الثالث: في قوله ﷻ: ﴿قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦ﴾[الزمر: ٣٨]؛

المبحث الثاني: اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين في الكفارات الشرعية وأثره في المعنى، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فدية المفطر بعذر

المطلب الثاني: جزاء الصيد للمحرم متعمدا.

المطلب الثالث: كفارة قتل الصيد للمحرم متعمدا

المبحث الثالث: أثر اختلاف القرءات بين التنوين والإضافة في المعنى في الجزاء من الله ﷻ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: رفع الدرجات عند الله ﷻ.

المطلب الثاني: الجزاء بالحسنى من الله ﷻ.

المطلب الثالث: مضاعفة الجزاء من الله ﷻ.

الخاتمة وفيها: أهم النتائج المستخلصة من البحث وأبرز التوصيات.

الفهارس العلمية.

و- **بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:**

لم أجد من كتب في هذا الموضوع بذاته، وإن كان هناك دراسات عن أثر القراءات في المعنى، فهذه الدراسات وإن كانت تتقاطع مع دراستنا في جانب أثر القراءات في المعنى إلا أن دراستنا تبحث في جزئية محددة، وهي: اختلاف القراءات في المعنى بين الإضافة والتنوين، ومن هنا: اكتسبت أهمية خاصة ولم أجد من تناول هذه الجزئية بعينها.

والله أعلم.

التمهيد:

مدخل إلى اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين وأثره في المعنى، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث:

قد تناول العنوان الكلمات الآتية: اختلاف القراءات، وأثره، الإضافة، والتنوين، وأشرع في بيان معاني تلك المصطلحات ،كما يأتي:

أ – تعريف الاختلاف لغة:

الاختلاف: مصدر من الفعل اختلف، وهذا الفعل دلالته تدل على التغير، ومجيء شيء بعد شيء آخر يقوم مقامه، اختلف أصلها، قال ابن فارس:، الخاء واللام والفاء تدل على أصول ثلاثة: أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني: خلاف قدام، والثالث التغير.(١)

وهو لفظ مشترك بين معان، يقال: هذا الكلام مختلف: إذا لم يشبه أوله آخره في الفصاحة أو بعضه على أسلوب مخصوص في الجزالة، وبعضه على أسلوب يخالفه، والنظم المبين على منهاج واحد في النظم مناسب أوله آخره، وعلى درجة واحدة في غاية الفصاحة.

ب – **الاختلاف اصطلاحا:**

الاختلاف في الأجناس: امتناع أحد الشيئين من أن يسدّ مسَدّ الآخر (٢).

والاختلاف في القراءات نجده في المعنى المراد من كل قراءة؛ إذ لا يمكن لقراءة أن تسد مسد القراءة الأخرى، ولذا – هو اختلاف تلاؤم بين المعنيين، كاختلاف وجوه القرآن الكريم، ولذلك كان أحسن الحديث وأفصحه– هو كلام الله ﷻ، قال ﷻ: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢] (٣) – ولذا قد ترد القراءة في الموضع دون الموضع، مع مماثلة الموضع له تمام المماثلة، إلا أنها وردت في الموضع الذي يراد فيه المعنيان، والذي لا يراد فيه إلا معنى واحدا لا ترد فيه القراءة الأخرى.

(١)– مقاييس اللغة، ابن فارس ٢/ ٢١٠.
(٢) – انظر: الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري ١ / ٢٨.
(٣)– انظر: الكليات، الكفوي ، ص: ٦٠.

ج- القراءات في اللغة:

القراءات جمع قراءة، ومادة:[ق ر أ] تدور في لسان العرب حول معنى: الجمع والاجتماع(١)، والقراءة مصدر من قول القائل: قرأتُ الشيءَ إذا جَمَعْتَه، وضممت بعضه إلى بعض(٢).

د- القراءات في الاصطلاح :

تعددت تعاريف العلماء في بيان معنى القراءات باعتبارها فنا مدونا(٣)، ومن أشهر التعاريف تعريف ابن الجزري؛ إذ قال: القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزُوًّا لِنَاقِلِها(٤).

وهذا التعريف يشمل القراءات المتواترة، والمشهورة، والشاذة؛ لأن القراءات المعزوة لناقلها إما أن تكون متواترة أو مشهورة أو شاذة (٥)، ولأن حدود هذا البحث: القراءات المتواترة، فإني أكتفي بتعريف القراءات المتواترة، كما يلي:

هـ – القراءات المتواترة:

التواتر في اللغة يعني: التتابع، والمتواترة هي: المتتابعة، ومنه قوله ﷻ: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾[المؤمنون: ٤٤]؛ أي: واحدا بعد واحد(٦).

و- وفي اصطلاح القراء:

هي القراءة التي نقلها جمع لا يمكن تواطؤهم علي الكذب عن مثلهم إلي منتهاه(٧).

(١) – معجم مقاييس اللغة ٥/٧٩.

(٢)- انظر: لسان العرب ١/١٢٨ .

(٣)- انظر للتوسع: القراءات وأثرها في التفسير، ابن بازمول، فقد جمع مؤلفه عددا من التعاريف للعلماء مع نقده لكل تعريف : ١/١٠٧، وكذا كتاب القراءات القرآنية لعبد الحليم قابة ص٢٤، وكتاب علم القراءات د.نبيل آل إسماعيل ص٢٧.

(٤) – مُنْجِد المقرئين. ابن الجزري ص ٤٩ .

(٥) – انظر: علم القراءات د.نبيل آل إسماعيل.ص٢٧.

(٦)- انظر:لسان العرب، ابن منظور مادة(وت ر).

(٧)- انظر:الإتقان ١ | ٢٤١، ومناهل العرفان للزرقاني ١ | ٤٢٨.

وفي تعدد القراءات دلالة على تعدد المعنى؛ إذ لكل قراءة معنى من المعاني، فالقراءة بمنزلة آية، فتنوع اللفظ يقوم مقام الآيات من حيث المعنى، ولو جعلت دلالة كل لفظٍ آية على حدتها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل(١).

والله أعلم

ز- تعريف الأثر في اللغة:

أثر: الهمزة والثاء والراء، له ثلاثة أصول: تقديم الشيء، وذكر الشيء، ورسم الشيء الباقي..... قال الخليل: والأثر بقية ما يرى من كل شيء، وما لا يرى بعد أن تبقى فيه علقة (٢).

والجمع: آثار وأثور، وخرجت في إثره وفي أثره؛ أي: بعده، وأتثرته وتأثرته: تتبعت أثره،.....والأثر، بالتحريك: ما بقي من رسم الشيء، والتأثير: إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء: ترك فيه أثرا(٣).

فأَثَر الشيء: حصول ما يدلّ على وجوده، يقال: أثر وأثّر، والجمع: الآثار، ومن هذا يقال للطريق المستدل به على من تقدّم: آثار (٤)" ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴾ [الصافات: ٧٠]، ففيه اقتفاء الأثر، فهؤلاء يسرع بهم في طريقهم، ليقتفوا آثارهم وسنتهم(٥).

ح- تعريف الأثر اصطلاحا:

الأثر: له ثلاثة معانٍ: الأول بمعنى: النتيجة، وهو الحاصل من الشيء، والثاني بمعنى: العلامة، والثالث بمعنى: الجزء، والآثار: هي اللوازم المعللة بالشيء(٦)،

والآثار: ما تتركه خطى الماشين من موطئ الأقدام فيعلم السائر بعدهم أن موقعها مسلوكة موصلة إلى معمور (٧)، وهذا هو الأثر الحسي، والمراد هنا: المعنى الأول، وهو: النتيجة الحاصلة من القراءتين في الكلمة.

(١)-انظر: النشر في القراءات العشر ابن الجزري ١/ ٦٩.
(٢)- انظر: مقاييس اللغة ابن فارس مادة أثر ١/ ٥٣، ١٥٤.
(٣)- انظر: لسان العرب ابن منظور. مادة أثر ٤ / ٥،٦.
(٤)- انظر: المفردات في غريب القرآن. الراغب الأصفهاني. مادة أثر ١ / ٦٢.
(٥)- انظر: جامع البيان، الطبري٢١/ ٥٦.
(٦)-انظر: التعريفات الجرجاني ص: ٩.
(٧)-انظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور ٢٣/ ٤٤.

ط- تعريف الإضافة لغة واصطلاحا عند النحويين:

١- الإضافة لغة:

الإضافة في اللغة: نسبة أمر إلى أمر؛ أي: ضم شيء إلى شيء [١]

٢- الإضافة في اصطلاح النحويين:

الإضافة: ربط اسمين أحدهما بالآخر، على وجه يفيد تعريفا أو تخصيصا، فهي امتزاج بين اسمين، بحيث يكون الأول: عوضا عن حرف الجر، والثاني: عوضا عن التنوين، فعلى هذا: تكون الإضافة مختصة بالاسم، ولا توجد إلا بين اسمين.[٢]

والغرض في الإضافة إنما هو: التخصيص والتعريف، والشيء لا تعرفه نفسه لأنه لو كان معرفة بنفسه لما احتيج إلى إضافته وإنما يضاف إلى غيره ليعرفه، والإضافة على ثلاثة أنواع، منها: النوع الثالث، وهو ما يتعلق بدراستنا، وهو الإضافة اللفظية وضابطها: أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال، وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم فاعل، واسم مفعول، والصفة المشبهة، وهذه الإضافة لا تفيد تخصيصا؛ لوجوده قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافة: التخفيف، ويكون: بحذف التنوين الظاهر، أو: المقدر، أو: نون التثنية، وتسمى الإضافة في هذا النوع لفظية؛ لأنها أفادت أمرا لفظيا، وغير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال، بدليل: وصْف النكرة به في قوله ﷻ: ﴿ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥]، ووقوعه حالا في قوله ﷻ: ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِۦ ﴾ [الحج: ٩].[٣]

ح- تعريف التنوين:

التنوين في اللغة: التصويت ، تقول: نون الطائر؛ أي: صوته

وفي اصطلاح النحاة: نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل، فهو يتبع آخر الاسم لفظا ويفارقه خطا، للاستغناء عنها بتكرار الحركة عند الضبط.[٤]

(١)-انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي ص: ٧٠.

(٢)-انظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات ١/ ٥٤٧، التعريفات، الجرجاني ص: ٤٥،دستور العلماء القاضي نكري ١/ ٩١.

(٣)-انظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني ١/ ٣٤، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الأنصاري ٣/ ٧٥، وما بعدها.

(٤)-انظر: التعريفات، الجرجاني ص: ٩٤، التحفة السنية، شرح المقدمة الآجرومية، محمد محيى الدين عبدالحميد ص: ٧.

ويحذف التنوين للإضافة؛ لأن التنوين دليل التنكير، والإضافة موضوعة للتخصيص، وقيل: لأنه يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال، فلم يجمعوا بينهما، فالتنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه، والإضافة تدل على الاتصال، وكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة محال، ولذا لا يمكن الجمع بين الإضافة، والتنوين.(١)

وهذا البحث يدور حول الاختلاف بين القراءات في بعض المواضع بين إثبات التنوين، أو حذف التنوين مع الإضافة مبرزا أثر ذلك في المعنى دليلا على أن القراءات وحي من عند الله ﷻ، فهي حق وصدق، ولذا نجد لكل قراءة دلالة أخرى.

والله أعلم

(١)-انظر: الكتاب، سيبويه، ص: ٣٩، الخصائص، ابن جني ٣/ ٢٤٠، أسرار العربية، عبدالرحمن الأنباري ص: ٢٥٠.

المطلب الثاني:

اختلاف القراءات وأثره في المعنى.

ﷻ إن الله قد أنزل القرآن الكريم بقراءاته هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وأنزل اللهبعض الكلمات بأكثر من قراءة، وذلك في بعض المواضع دون المواضع الأخرى أحيانا، وأحيانا أخرى ترد القراءتان في الكلمة، حيث وقعت، وما ذلك إلا دلالة على المعنى المراد من رب العباد فالقرآن بقراءاته منزل من عند الله ، يقول ابن تيمية -يرحمه الله-: "ولا نزاع بين المسلمين أن ﷻ" الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده، بل قد يكون معناها متفقا أو متقاربا، وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر، لكن كلا المعنيين حق، وهذا اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض"[(١)]، فالقراءات تنزلت لمعنى أراده الله ﷻ؛ إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية يجب الإيمان بها كلها، وفي ذلك دليل على بلاغة القراءات، وكمال الإعجاز ، وجمال الإيجاز؛ إذ كان تنوع اللفظ بالقراءات التي وردت بكلمة تقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل.[(٢)]

وعندما نتدبر القراءات التي وردت ندرك أن لها أثرا في المعنى، ولم ترد القراءة عبثا أبدا، وقد بين ذلك: المهتمون بتوجيه القراءة، والمفسرين مبينين أثر اختلاف القراءات في المعنى، وأشرع في بيان بعض القراءات التي لها أثر في المعنى، كما يلي:

١- في قوله :﴿ قَالَ هَـٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [الحجر:٤١]؛ إذ قرأ يعقوب "هذا صراط عَلِيٌّ مستقيم"، بكسر اللام، وضم الياء، والتنوين، وقرأ الباقون: (عَلَيَّ مستقيم)، بإضافة حرف الجر إلى ياء المتكلم، فمَنْ قَرَأَ: (صراط علِيٌّ) بكسر اللام، وضم الياء، والتنوين: فهو نعت لـ: صراط، بمعنى: العلو، والرفعة أي: هذا طريق رفيع شريف فى الدين والحق.

وَمَنْ قَرَأَ (صراط علَيَّ)، بإضافة حرف الجر إلى ياء المتكلم، فالمعنى: هذا صِرَاط مستقيم عليَّ؛ أى: على إرادتي وأمْرِي، هذا طريق مرجعه إليّ، فأجازي كلا

(١)-انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية ١٣/ ٣٩١.

(٢)-انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ١/ ٥١، ٥٢.

بأعمالهم، وذلك نظير قول القائل: لمن يتوعده ويتهدده: طريقك علي، وأنا على طريقك، فكذلك قولهﷻ :(هذا صراط) معناه: هذا طريق علي، وهذا طريق إليّ، فكان معنى الكلام: هذا طريق مرجعه إليّ، فأجازي كلا بأعمالهم، وذلك نظير قول القائل لمن يتوعده ويتهدده: طريقك علي، وأنا على طريقك، فكذلك قولهﷻ :(هذا صراط) معناه: هذا طريق علي، وهذا طريق إليّ. (١)

ومن هنا يتبين لنا أن للقراءتين أثرا في المعنى كما تقدم، ولا بد من القراءتين مجتمعتين. والله أعلم

٢- في قولهﷻ: ﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٣]؛ إذ قرأ المدنيان، وابن عامر: (سارعوا) بغير واو قبل السين، وقرأ الباقون بإثبات الواو(وسارعوا)، ولأن من شروط صحة القراءة موافقتها للرسم العثماني، ولو تقديرا، فقد نص ابن الجزري على أن من قرأ بإثبات الواو، فهي في مصاحفهم بإثبات الواو، ومن قرأ بحذف الواو فهي في مصاحفهم كذلك (٢).

وأمّا من حيث أثر اختلاف القراءتين في المعنى، فهو كما يلي:

من قرأ بإثبات الواو، فقد عطف ما بعدها على ما قبلها لكون الأمر بالمسارعة إلى المغفرة والجنة يؤول إلى الأمر بالأعمال الصالحة، وجاز عطف الجملة على جملة الأمر بالطاعة، والتقدير: وأطيعوا الله والرسول وسارعوا، فبعد أن أُمِروا بتقوى النار أمروا بالمبادرة إلى أسباب المغفرة والجنة، وقد أفاد ذلك العطف بالواو، لأن المعطوف يشترك مع المعطوف عليه في الحكم.

ومن قرأ بحذف الواو، فهو على الاستئناف، فتتنزل جملة قولهﷻ: سارعوا، منزلة البيان، أو بدل الاشتمال لجملة: وأطيعوا الله والرسول؛ لأن طاعة الله والرسول مسارعة إلى المغفرة والجنة، فلذلك فصلت بلا عاطف، وقولهﷻ: وأطيعوا الله والرسول كالإجمال، وما بعده كالتفصيل، سارعوا إلى الأعمال الصالحة التي تؤكد

(١)-انظر: معاني القراءات للأزهري ٢/ ٦٩، جامع البيان، الطبري ١٧/ ١٠٣.
(٢)-انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٢/ ٢٤٢.

طاعة اللهﷻ ورسوله ﷺ، فهما كالشيء الواحد.(١) ، فقد تبين أن لاختلاف القراءات أثرا في المعنى؛ إذ لكل قراءة دلالة في المعنى. والله أعلم

٣- في قوله : ﴿ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [النمل: ٨٢]؛ إذ قرأ الكوفيون ويعقوب بفتح الهمزة في: أن الناس، وقرأ الباقون بكسر همزة: إن الناس.(٢)

فقراءة: إن الناس، بكسر الهمز من:"إن الناس"على وجه الابتداء بالخبر عن الناس؛ أي: إنهم كانوا بآيات الله لا يوقنون، والوقف يكون على (تكلّمهم)، والابتداء بـ: إن الناس.

وقراءة: (أن الناس كانوا) بفتح همزة:" أن الناس"، فتكون في محل نصب مفعول تكلمهم؛ أي: تقول لهم: أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون، أو مفعول من أجله تقديره: تكلمهم، لأن الناس لا يوقنون، ثم حذفت اللام، قال أبو منصور: من فتح الألف (أن النَّاسَ) فقد أوقع عليها الكلام، تكَلمُهم بأن النَّاس، وموضعها نصب، ولا وقف إلا على: (لا يوقنون)، على هذه القراءة.

وقولهﷻ : لا يوقنون، قيل: بخروج الدابة، وقيل: لا يوقنون بالآخرة، وأمور الدين ، وهذا أظهر بمعنى: تكلمهم بأن الناس، فيكون حينئذ نصب بوقوع الكلام عليها.

ومن هنا يتبين لنا أن لكل قراءة دورا في المعنى، فقراءة فتح الهمزة دلت على إلزام المسلم باعتقاده خروج الدابة كشرط من أشراط الساعة.

وقراءة الكسر أفادت ذلك أيضا، لكنها أضافت معنى جديدا في أشراط الساعة يلزم اعتقاده، وهي إحدى الأشراط التي لا يجوز إنكارها(٣). فكل قراءة أفادت معنى. والله أعلم

(١)-انظر: تفسير القرطبي ٤/ ٢٠٣، مفاتيح الغيب ، الرازي ٩/ ٣٦٤، البحر المحيط، أبو حيان٣/ ٣٤٥، التحرير والتنوير، ابن عاشور٣/ ٢٢٠.

(٢)-انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٢/ ٣٣٨.

(٣)-انظر: جامع البيان، الطبري ١٩/ ٥٠٠، معاني القراءات، الأزهري٢/ ٢٤٦، ٢٤٧ الإعجاز في تنوع وجوه القراءات، أد عبدالكريم صالح ص ٤٦.

٤- في قولـــــــــــهﷻ: ﴿ فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَ وَمَزَّقۡنَٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[سبأ: ١٩]؛ إذ قرأ يعقوب برفع الباء من (ربنا)، وفتح العين والدال وألف قبل العين من باعد على أنها فعل ماض، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام بنصب الباء، وكسر العين مشددة من غير ألف مع إسكان الدال على أنها طلب(بعد)، وقرأ الباقون كذلك إلا أنهم بالألف وتخفيف العين، على أنها فعل أمر (باعد).(١)

فقراءة: (ربنا) بالنصب، فهي على الدعاء و(بعّد) بتشديد العين بلا ألف من التبعيد، وباعِد بكسر العين مخففة مع الألف، وهما في المعنى سواء في الدلالة على وجه الدعاء والسؤال، غير أن التشديد يدل على المبالغة، فهم طلبوا ذلك بقولهم: ربنا اجعل بيننا وبين الشام فلوات ومفاوز لنركب فيها الرواحل، ونتزود الأزواد.

وقراءة (ربنا) رفعا، و(باعد) بفتح العين والدال على الخبر، تقديره: لقد باعد ربنا بين أسفارنا، وهذا إخبار من اللهﷻ عنهم: أنهم دعوا ربهم أن يباعد، ويبعّد بين أسفارهم، فلما فعل ذلك بهم شكوا، وتضرروا، كأنهم استبعدوا أسفارهم القريبة بطرا وأشرا، واللهﷻ يقول: قربنا لهم أسفارهم، ولما عجل اللهﷻ لهم الإجابة، قالوا: لقد بوعدت علينا أسفارنا؛ لأنهم ما طلبوا التبعيد على هذه القراءة، إنما طلبوا أقرب من ذلك القرب بطرا وعجبا مع كفرهم، قال مجاهد: بطروا النعمة وسئموا الراحة، ولهذا قال اللهﷻ: وظلموا أنفسهم؛ إذ كفروا باللهﷻ، وبطروا نعمته، وتعرضوا لنقمته (٢)

فهذا من أثر إتمام النعمة عليهم باقتراب الأماكن، والمدن وتيسير الأسفار، فلما أتم اللهﷻ لهم النعمة بطروها، فحلت بهم أسباب كانت سببا في سلب النعم عنهم، وقد أضافت كل قراءة معنى على معنى القراءة الأخرى. والله أعلم

٥- في قولـــــهﷻ: ﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًا ﴾[الأحقاف: ١٥]؛ إذ قرأ الكوفيون: (إحسانا) بزيادة همزة مكسورة قبل الحاء، وإسكان الحاء وفتح السين

(١)-انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٢/ ٣٥٠.

(٢)-انظر: تفسير البغوي ٦/ ٣٩٦، تفسير القرطبي ١٤/ ٢٩١، تفسير ابن كثير ٦/ ٥٠٩، التحرير والتنوير، ابن عاشور ٢٢/ ٤٣.

وألف بعدها، وكذلك- هي في مصاحف الكوفة، وقرأ الباقون بضم الحاء، وإسكان السين من غير همزة، ولا ألف، وكذلك -هي في مصاحفهم.(١)

فقراءة: إحسانا فهو مصدر للفعل: أحسن، وهو بدل من اللفظ بـ (أحسنوا) الفعل المحذوف الذي نصب المصدر، والتقدير: أي: أحسنوا بالوالدين إحسانا، والإحسان خلاف الإساءة، فأنت مأمور بأن توصل إليهما إحسانا، وهو أن تعرف ما يريدانه فتقدمه لهم قبل أن يطلبوا منك، فلا تجعلهم يطلبون منك لأن فيه ذلا وأنت لا ترضى لهما ذلا.

وقراءة: (حُسْنا)، الحسن: خلاف القبح؛ أي: وصيناه بحسن المعاملة، فقد أمرناه بأن يوصل إليهما فعلا ذا حسن، أو كأنه في ذاته نفس الحسن لفرط حسنه، فهنا تأكيد على ضرورة تقديم الحسن إليهما، لا مجرد الإحسان، فقد يقدم الإحسان لوالديه، لكنه قد لا يحسن كيفية العطاء لهما.(٢)

ومن هنا يتبين لنا أن لكل قراءة دلالة في المعنى، فقراءة إحسانا من ضد الإساءة فهو ملزم بتقديم الإحسان لهما، وقراء حسنا تدل على أن الإحسان ينبغي أن يكون خاليا من أي قبح في كلمة أو في طريقة أو في عبوس وجه، فالبر أن تحسن بهما إحسانا موصوفا بالحسن، فتأتي بالإحسان على أكمل وجه في ذات الإحسان وفي كيفية تقديمه، وقد دلت القراءتان على ذلك.

قال ابن تيمية يرحمه الله: فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظنا أن ذلك تضاد(٣)، فكل قراءة لها دلالة في المعنى في موضعها الذي وردت فيه، كما تقدم. والله أعلم

(١)-انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٢/ ٣٧٣.
(٢)-انظر: تفسير القرطبي ١٦/ ١٩٣، الكشف، مكي بن أبي طالب، ٢/٢٧٢، روح المعاني، الألوسي١٣/ ١٧٥.
(٣)-انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية ١٣/ ٣٩١.

المبحث الأول:

اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين في اسم الفاعل وأثره في المعنى، وفيه ثلاثة مطالب:

إن لاختلاف القراءات أثرا في المعنى كما تقدم، وهنا في هذا البحث ندرس جزئية محددة من أثر اختلاف القراءات في المعنى، ألا وهي: اختلاف القرءات بين الإضافة، والتنوين في اسم الفاعل وأثر ذلك في المعنى، **واسم الفاعل** هو: ما دل على الحدث والحدوث وفاعله، فإن كان صلة لأل عمل مطلقا، وإن لم يكن عمل بشرطين هما:

أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال، لا الماضي، خلافا للكسائي الذي يرى عمله إذا كان بمعنى الماضي مستدلا بقوله ﷻ: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨] ، لكن قيل: لا حجة له في هذه الآية، لأن قوله: باسط على حكاية الحال، والمعنى: يبسط ذراعيه، بدليل عطفه على: وَنُقَلِّبُهُمْ، ولم يقل وقلبناهم.

والسبب في إعمال ماكان للحال أو الاستقبال: أن لفظه شبيه بلفظ الفعل المدلول به على الحال أو الاستقبال، فلو قصد باسم الفاعل المضي لم يعمل، لأنه لم يشبه لفظه لفظ الفعل الذي هو بمعناه، ولو لم يكن إعمال الذي بمعنى المضارع مسموعا عند وصل الألف واللام به لوجب الحكم بجوازه لكونه ليس شبيها بالفعل، فكيف وقد ثبت إعماله في القرآن الكريم وغيره، فمن إعماله في القرآن الكريم قوله ﷻ: (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات).

والثاني: اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف، والاعتماد على المقدر، كالاعتماد على الملفوظ به، كما في قوله ﷻ: مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ؛ أي: صنف مختلف ألوانه.(١)

وهذا ما سأبينه من اختلاف القراءات في إعمال اسم الفاعل، وأثر ذلك في المعنى، وذلك في ثلاثة مطالب كما يأتي:

(١)-انظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري ص: ٢٨٩، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٢/ ١٠٢٨.

المطلب الأول:

في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣]،

قرأ حفص عن عاصم: إن الله بالغ أمره، بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وقرأ الباقون: بالغ أمره، بإعمال اسم الفاعل عمل فعله، وذلك بتنوينه ونصب المفعول، وقراءة التنوين ونصب (أمره)؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الاستقبال، والمعنى: أي سيبلغ أمره فيما يريد فيكم، ولا يفوته مراد، وهذا هو الأصل (١)

وقراءة إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله: يكون اسم الفاعل بمعنى: الماضي من الفعل، فهو منفذ أمره، ممض في خلقه قضاءه، وقد جعل الله ﷻ لكل شيء قدرا؛ أي: تقديرا وتوقيتا، وأجلا ينتهي إليه كل شيء من شدة أو رخاء، وفيه حض على حسن التوكل على الله ﷻ، وتأكيد له، وتفويض الأمر إليه، فالعبد إذا تحقق أن الأمور كلها بيد الله ﷻ توكل عليه وحده، ولم يعول على سواه، فهو بالغ أمره بكل حال توكل عليه العبد، أو لم يتوكل عليه(٢)

أثر اختلاف قراءتي: الإضافة والتنوين في المعنى:

إن لكل قراءة دلالة في المعنى، فقراءة إثبات التنوين ونصب أمره تدل على أن اسم الفاعل للحال والاستقبال، وقراءة إضافة اسم الفاعل بلا تنوين تدل على أن اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي، والقراءتان مجتمعتان تدل على: أن الله ﷻ أمره نافذ في كل الأزمنة في الماضي وفي الحال وفي الاستقبال(٣)، وهذا يؤكد أن اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين له دلالة في المعنى. والله أعلم

(١)-انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص: ٧١٢، أوضح المسالك ، الأنصاري ص: ١٦.

(٢)-انظر: تفسير البغوي ٨/ ١٥٢، معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٠، مفاتيح الغيب، الرازي٣٠/ ٥٦٢، تفسير الخازن ٤/ ٣٠٧.

(٣)-انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ٣٧٥/٦، اتساع الدلالات في القراءات، مهنا ووادي٥٢٦/٣.

المطلب الثاني:

في قوله ﷻ: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ﴾ [النازعات: ٤٥]

قرأ أبو جعفر بتنوين (منذر)، وقرأ الباقون بإضافة: (منذر) إلى (مَن) بغير تنوين. (١)

فقراءة إثبات التنوين هنا: أن اسم الفاعل فيه للحال، والاستقبال، والتنوين هو الأصل؛ لأن اسم الفاعل يدل على المستقبل، قال الزجاج: مفعل وفاعل إذا كان كل واحد منهما لما يستقبل أو للحال ينون، لأنه يكون بدلا من الفعل، والفعل لا يكون إلا نكرة، والمعنى: إنما أنت تنذر من يخشى الساعة، فاسم الفاعل على هذه القراءة للدلالة على الحال والاستقبال.

وقراءة حذف التنوين والإضافة، فاسم الفاعل هنا للماضي، قال أبو علي: يجوز أن تكون الإضافة للماضي؛ لأنه قد فعل الإنذار فيما مضى؛ أي: إنما أنت أنذرت من يخشاها في الماضي.

والنبيﷺ منذر لكل مكلف، وخص من يخشى الساعة؛ لأنهم هم الذين انتفعوا بالإنذار، وفي قولهﷻ: منذر من يخشاها: إيجاز حذف، تقديره: إنما أنت منذر الناس جميعا، فينتذر من يخشاها، لأنه كان ينذر جميع الناس، لا يخص قوما دون آخرين، وهو لا يعرف من يخشى الساعة إلا بعد أن يؤمن المؤمن، فالمراد: أنه لا ينتفع بالإنذار إلا من يخشى الساعة، والخطاب وإن كان موجها إلى النبي ﷺ، فالمراد تبليغه إلى مسامع غير المسلمين، وهذا يدل على دور كل مؤمن في تبليغ هذا الإنذار ، وفيه الدلالة على علو شأن المؤمن، ومزيته، وتحقير للذين بقوا على الكفر.(٢)

أثر اختلاف قراءتي: الإصافة والتنوين في المعنى:

إن لكل قراءة دلالة في المعنى، فقراءة إثبات التنوين ونصب (مَن) تدل على أن اسم الفاعل للحال والاستقبال، وقراءة إضافة اسم الفاعل بلا تنوين تدل على أن اسم الفاعل بمعنى الماضي، والمعنى على القراءتين: إنما أنت أنذرت الناس في الماضي، وتنذرهم في الحال وفي المستقبل، فقد بينت القراءتان أن النبي منذر في كل الأزمنة، وهذا يؤكد أن اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين له دلالة في المعنى، ودور رئيس في بيان المعنى المراد، ولا يتبين ذلك إلا بالقراءتين مجتمعتين.

والله أعلم

(١)-انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٢/ ٣٩٨.

(٢)-انظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي ٦/ ٣٧٥، تفسير القرطبي ١٩/ ٢١٠، مفاتيح الغيب، الرازي٣١/ ٥١، التحرير والتنوير، ابن عاشور ٣٠/ ٨٧.

المطلب الثالث:

في قوله ﷻ: ﴿ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾ [الزمر: ٣٨]؛

إذ قرأ البصريان بتنوين كاشفات ونصب ضره، وكذا تنوين ممسكات، ونصب رحمته، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما، وخفض ضره، ورحمته. (١)

فقراءة التنوين ونصب ضره، ورحمته، على الأصل، لأنه اسم فاعل في معنى الحال والاستقبال، وإذا كان كذلك كان التنوين أجود.

وقراءة حذف التنوين والإضافة: أنه أراد ما ثبت ومضى، فيكون اسم الفاعل بمعنى الفعل الماضي وتعليق إرادة الضر والرحمة بنفسه النفيسة ﷺ للإيذان بإمحاض النصيحة، وقدم الضر لأن دفعه أهم والتعبير بقوله: كاشفات وممسكات بجمع المؤنث، تنبيها على كمال ضعفها (٢)

أثر اختلاف قراءتي: الإضافة والتنوين في المعنى:

إن لكل قراءة دلالة في المعنى، فقراءة إثبات التنوين في كاشفات، وممسكات، ونصب (ضره، ورحمته) تدل على أن اسم الفاعل للحال والاستقبال، وقراءة إضافة اسم الفاعل بلا تنوين تدل على أن اسم الفاعل بمعنى الماضي، والمعنى على القراءتين: هل كشفت الآلهة المزعومة الضر، أو منعت الرحمة لما قد حصل في الماضي ، وهل يحصل منهن كشفا للضر أو إمساكا للرحمة فيما يحصل في الحال أو الاستقبال، فالآلهة التي تعبد من دون الله لا تملك نفعا ولا ضرا في جميع الأزمنة، وإنما القادر على ذلك هو الله وحده(٣).

وهذا يؤكد أن اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين له دلالة في المعنى، ودور رئيس في بيان المعنى المراد، ولا يتبين ذلك إلا بالقراءتين.

والله أعلم

(١)-انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٢/ ٣٦٣.

(٢)-انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ص: ٣١٠، تفسير القرطبي (١٥/ ٢٥٩، الكشف، مكي، ٢/ ٢٣٩، روح المعاني، الألوسي١٢/ ٢٦١.

(٣)-انظر: اتساع الدلالات في القراءات، مهنا، ووادي٣/٥٢٦.

المبحث الثاني:

اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين في الكفارات الشرعية وأثره في المعنى، وفيه ثلاثة مطالب:

إن لاختلاف القراءات أثرا في الدلالة على المعنى المراد، وفي بعض الكفارات الشرعية التي ذكرها اللهﷻ في القرآن الكريم عند تحديدها، وقد رد هنا قراءتان، ولكل قراءة دلالة تسهم في بيان الكفارة، وفي هذا المبحث بيان لاختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين في الكفارات الشرعية، وأثر ذلك في المعنى، وذلك في ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول:

فدية المفطر بعذر:

قال الله ﷻ: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾[البقرة: ١٨٤]، قرأ المدنيان، وابن ذكوان: (فدية) بغير تنوين، و(طعام) بالخفض، وقرأ الباقون بالتنوين والرفع، وقرأ المدنيان، وابن عامر على الجمع: (مساكين)، وقرأ الباقون: (مسكين) على الإفراد.(١)

فقراءة: فدية بالتنوين ورفع طعام، على أن طعام بدل من فدية؛ لأن الفدية: الجزاء والبدل، من قولك: فديته بكذا؛ أي: أعطيته بدلا منه، فالطعام هو الفدية، ولا يجوز أن يكون الطعام نعتا لأنه جوهر، ولكنه يجوز على البدل، والمعنى: وعلى الذين يطيقونه فأفطروا طعام مسكين، فيكون ما بعده مفسرا له، فالطعام هو الفدية التي أوجبها اللهﷻ على المفطر الذي رخص له في الفطر، وجعل إطعام المسكين جزاء إفطاره، فلا وجه لإضافة الفدية إليه- على هذه القراءة-؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، إنما يضاف إلى غيره، وقرأوا مسكين مفردا مراعاة للعموم؛ لأنه مفرد نكرة يدل على الجمع، والمعنى: وعلى كل واحد يطيق الصوم فأفطر إطعام مسكين عن كل يوم، ولأن البيان هنا عن حكم إفطار اليوم الواحد، وليس إفطار الشهر كاملا، فكانت قراءة التوحيد في مسكين.(٢)

والله أعلم

(١)-انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٢/ ٣٦٣.

(٢)-انظر: الحجة للقراء السبعة ، الفارسي٢/ ٢٧٣، حجة القراءات، ابن زنجلة ص: ١٢٤، الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب ٢٨٢/١، ٢٨٣، البحر المحيط، أبو حيان ٢/ ١٩١.

وقراءة حذف التنوين والإضافة إلى: (طعام)، وجمع (مساكين)؛ فالفدية اسم للقدر الواجب، والطعام اسم يعم الفدية وغيرها، فهي من إضافة الخاص إلى العام؛ لأن (فدية) مبهمة تقع للطعام وغيره، فهي مثل قولك: هذا ثوب خَزّ، فهي بمعنى: (من) مثل: خاتم حديد، وهي لبيان الفدية، والتقدير: فدية من طعام، وقد دلت الإضافة على أن الفدية صارت واضحة معروفة، وطعام المسكين يكون فدية وغيرها، فالفدية غير الطعام، وأن الطعام إنما هو المفدى به الصوم، وليس الفدية، وهي مصدر من قولك: فديت صوم هذا اليوم بطعام مسكين. (١)

وهؤلاء الذين قرأوا بحذف التنوين والإضافة قرأوا بجمع (مساكين)؛ لأن الذين يطيقونه جماعة، وكل واحد منهم يلزمه إطعام مسكين، أو باعتبار عدد الأيام التي أفطر فيها، فقد يكون قد أفطر عدة أيام، فبهذين الاعتبارين قرئت (مساكين) بالجمع، فيكون المعنى: وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين عن الشهر، إذا أفطر الشهر كله، وهذا القول قال به الحسن، كما أورده الإمام الطبري في تفسيره(٢)، ولذلك أجمع القراء على قراءة الجمع فقط في كفارة اليمين، قال: ﴿ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[المائدة: ٨٩]، لأن إطعام عشرة مساكين مجموعا على الجميع فلا يلزم قراءة الإفراد.

ولعل في قراءة الإضافة ما يفيد جواز إخراج القيمة إذا كانت هناك مصلحة راجحة للفقير وهذا من منطلق قول القرطبي: الفدية مبهمة تقع للطعام وغيره، فهي مثل قولك: هذا ثوب خَزّ

وقول الغالب من المفسرين أن الطعام قد يكون فدية وقد يكون غير ذلك، ومن هنا لعل في قراءة الإضافة ما يشير إلى أنه يجوز إخراج القيمة إذا كانت هناك مصلحة راجحة للمسكين، كما

قال ابن تيمية(يرحمه الله): "وأما إخراج القيمة في الزكاة والكفارة ونحو ذلك، فالمعروف من مذهب مالك والشافعي أنه لا يجوز، وعند أبي حنيفة يجوز، وأحمد – رحمه الله – قد منع القيمة في مواضع، وجوزها في مواضع، فمن أصحابه من أقر النص ومنهم من جعلها على

(١)–انظر: تفسير القرطبي ، ٢/ ٢٨٧، التفسير البسيط ، الواحدي٣/ ٥٦٥.
(٢)–انظر: جامع البيان، الطبري، ٣/ ٤٤٠.

روايتين، والأظهر في هذا: أن إخراج القيمة لغير حاجة ولا مصلحة راجحة ممنوع منه، ولهذا قدر النبي ﷺ الجبران بشاتين، أو عشرين درهما، ولم يعدل إلى القيمة، ولأنه متى جوز إخراج القيمة مطلقا فقد يعدل المالك إلى أنواع رديئة وقد يقع في التقويم ضرر، ولأن الزكاة مبناها على المواساة وهذا معتبر في قدر المال وجنسه، وأما إخراج القيمة للحاجة أو المصلحة أو العدل فلا بأس به" اهـ. (١)، ولعل هذا فائدة من فوائد قراءة الإضافة. والله أعلم

أثر اختلاف قراءتي: الإضافة والتنوين في المعنى:

إن لكل قراءة من القراءتين دلالة في المعنى، فقراءة إثبات التنوين في فدية، ورفع طعام تدل على: أن: (طعام) بدل من فدية، فيكون مفسرا ومبينا لها؛ لأن الفدية قد تشمل الطعام وغيره، فقد بين بالبدل أنها طعام مسكين عن كل يوم، فقد بين البدل نوع الفدية، وأنها الطعام لشمول الفدية له ولغيره.(٢)، فالطعام هو الفدية التي أوجبها اللهﷻ على المفطر الذي رخّص له في الفطر.

وقراءة حذف التنوين والإضافة إلى: (طعام)، وجمع (مساكين)؛ فالفدية اسم للقدر الواجب، والطعام اسم يعم الفدية وغيرها، فهي من إضافة الخاص إلى العام، لما في (فدية) مبهمة تقع للطعام وغيره، فهي مثل قولك: هذا ثوب خَزّ، فهي بمعنى: (من) مثل: خاتم حديد، وهي لبيان الفدية، والتقدير: فدية من طعام، فصارت الفدية واضحة معروفة، ولعل في قراءة الإضافة ما يفيد جواز إخراج القيمة إذا كانت هناك مصلحة راجحة للفقير، وهذا من منطلق قول القرطبي: الفدية مبهمة تقع للطعام وغيره، وما ذكره ابن تيمية من مذاهب العلماء في جواز إخراج القيمة في الزكاة والكفارة، ونحو ذلك، مبينا أنه إذا كان للحاجة، أو المصلحة، فلا بأس به" اهـ. (٣)، وهذا يؤكد أن اختلاف القراءات بين الإضافة، والتنوين، له أثر في المعنى. والله أعلم

(١)-انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٢٥/ ٨٢.
(٢)-انظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب ٢٨٢/١.
(٣)-انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٢٥/ ٨٢.

المطلب الثاني:

جزاء الصيد للمحرم متعمدا.

قال اللهﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾ [المائـــدة: ٩٥]؛ قرأ الكوفيون ويعقوب: فجزاء مثل بتنوين جزاء، ورفع اللام في: مثل، وقرأ الباقون بغير تنوين وخفض اللام.(١)

فقراءة: (فجزاء) بالتنوين، (مثل) بالرفع فيهما، فالمعنى: فعليه جزاء مثل الذي قتل، فيكون مثل من نعت الجزاء؛ لأن الجزاء الواجب موصوف بكونه مماثلا لما قتل من النعم، فمن قتل شيئا من الصيد وهو محرم قاصد لقتله، فعليه جزاء من الأنعام مماثل لما قتله في هيئته وصورته إن وجد، وإلا ففي قيمته، وقيل: في قيمته مطلقا، ومذهب أبي حنيفة أنه يقوم الصيد المقتول قيمته من الدراهم.

وقال الزجاج: ويجوز أن يرتفع جزاء على الابتداء، ويكون مثل ما قتل خبر الابتداء، فالمعنى حينئذ: فجزاء ذلك الفعل مثل ما قتل، وقيل: فكأنه قال: فجزاؤه عليه، ثم فسر، فأبدل مثل من الجزاء.

والفقهاء في بيان المماثلة لما قتل من الصيد كما يلي: عند أبي حنيفة –يرحمه الله–، أنه قيمة المصيد، وعند محمدٍ والشافعي رحمة الله عليهما أن قوله: (مِثْل)؛ أي: نظيره من النَّعمِ، فإن لم يوجَد عُدِل إلى مذهب أبي حنيفة، ويترتب على ذلك: أن قوله: من النَّعم، على الأول : بيانٌ للهَدْي المشْتَرَى بالقيمة، وعلى الثاني: للمِثل.(٢)

ويرى القرطبي أن: المثل يقتضي بظاهره المثل الخلقي الصوري دون المعنى، لما في الآية من دلالات على ذلك: ١– قولهﷻ :من النعم وفيه بيان لجنس المثل، ٢– قولهﷻ : (يحكم به ذوا عدل منكم)، فالضمير راجع إلى قولهﷻ : (مثل ما قتل من النعم)؛ لأنه لم يتقدم ذكر لسواه يرجع الضمير عليه، ٣– ثم قال: (هديا بالغ الكعبة)، والذي يتصور فيه الهدي مثل: المقتول من النعم،

وليس القيمة،فأما القيمة فلا يتصور أن تكون هديا، ولا جرى لها ذكر في نفس الآية"(٣)

(١)–انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٢/ ٢٥٥.

(٢)–انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة ص: ٢٣٥، المغرب في ترتيب المعرب، الخوارزمي ٢/ ٢٥٧.

(٣)–انظر: تفسير القرطبي ٦/ ٣٠٩.

والقراءة بإضافة (فجزاء) بلا تنوين، و(مثل) بالخفض؛ أي: فعليه جزاء مثل ذلك المقتول من النعم، فكأنه قال: فجزاء مثل المقتول واجب عليه؛ أي: فداؤه بمثل ذلك الصيد من النعم، وأراد به ما يقرب من الصيد المقتول شبها من حيث الخلقة، لا من حيث القيمة، فالإضافة توجب جزاء المثل، لا جزاء المقتول، وهو قول الشافعي، لأن قوله: (من النعم) صفة لجزاء على القراءتين.

وقيل: هذه القراءة تقتضي أن يكون الجزاء غير المثل؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه، وقال أبو علي: إنما يجب عليه جزاء المقتول، لا جزاء مثل المقتول، [(١)]، فمعنى ذلك عليه القيمة.

قال الطبري: "وأحسب أن الذين قرءوا بالإضافة، رأوا أن الواجب على قاتل الصيد أن يجزي مثله من الصيد بمثل من النعم، وليس ذلك كالذي ذهبوا إليه، بل الواجب على قاتله أن يجزي المقتول نظيره من النعم، وإذ كان ذلك كذلك، فالمثل – هو الجزاء الذي أوجبه الله ﷻ ذكره على قاتل الصيد، ولن يضاف الشيء إلى نفسه".[(٢)]

أثر اختلاف قراءتي: الإضافة والتنوين في المعنى في جزاء قتل الصيد للمحرم:

إن لكل قراءة من القراءتين دلالة في المعنى، فقراءة إثبات التنوين في: فجزاء، ورفع مثل تدل على: أن من قتل صيدا متعمدا، فعليه جزاء مثل الذي قتل؛ أي: مماثل لما قتله في هيئته وصورته إن وجد، وإلا ففي قيمته، وقيل: عليه قيمته مطلقا، وهو مذهب أبي حنيفة أنه يقوّم الصيد المقتول قيمته من الدراهم، وقد فصل الفقهاء المراد بالمماثلة لما قتل من الصيد.

والقراءة بإضافة (فجزاء) بلا تنوين، و(مثل) بالخفض، لها دلالتان، وذهب الفقهاء إلى الأخذ بالقولين: ١– يجب عليه جزاء مثل المقتول ؛ أي: فداؤه بمثل ذلك الصيد من النعم، فالإضافة توجب جزاء المثل، لا جزاء المقتول، وأخذ الشافعي بذلك.[(٣)] ، ٢– هذه القراءة تقتضي أن يكون الجزاء غير المثل؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه، وقال أبو علي: إنما يجب عليه جزاء المقتول، لا جزاء مثل المقتول، [(٤)]، فيجب عليه قيمة المقتول. وهذا يدل على: أن اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين له دلالة في المعنى، ولا يتبين ذلك إلا بالقراءتين. والله أعلم

(١)–انظر: تفسير البغوي ٣/ ٩٧،حجة القراءات، ابن زنجلة ص: ٢٣٥، تفسير القرطبي ٦/ ٣٠٩.
(٢)–انظر: جامع البيان، الطبري١٠/ ١٣.
(٣)–انظر: تفسير البغوي ٣/ ٩٧،حجة القراءات، ابن زنجلة ص: ٢٣٥، تفسير القرطبي ٦/ ٣٠٩.
(٤)–انظر: جامع البيان تفسير الطبري ١٠/ ٣٧.

المطلب الثالث:

كفارة قتل الصيد للمحرم متعمدا

قال الله ﷻ: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾[المائدة: ٩٥]؛

إذ قرأ المدنيان، وابن عامر: (كفارة) بغير تنوين، (طعام) بالخفض على الإضافة، والباقون بالتنوين ورفع طعام، واتفقت القراءات المتواترة على جمع (مساكين)؛ لأنه لا يطعم في قتل الصيد مسكين مفرد، بل جماعة مساكين، وأما الذي في البقرة، فقد قرئ بالجمع وبالإفراد؛ لأن التوحيد يراد به طعام مسكين عن كل يوم، والجمع يراد به عن أيام كثيرة(١)

فقراءة التنوين في (كفارة)، ورفع (طعام): يدل على أن الطعام هو الكفارة، وبهذا يكون بدلا من الكفارة؛ لأن الطعام هو الكفارة في المعنى، وهذا بدل الشيء من الشيء؛ فهو بدل معرفة من نكرة

قال القاضي أبو محمد: وهذا الكلام كله مبني على أن الكفارة- هي الطعام، وفيه نظر؛ لأن الكفارة -هي تغطية الذنب بإعطاء الطعام، فالكفارة غير الطعام لكنها به، فيتجه في رفع الطعام البدل المحض، قال أبو علي: إعراب طعام في قراءة من رفعه أنه عطف بيان؛ لأن الطعام هو الكفارة، ولم يضف الكفارة؛ لأنها ليست للطعام إنما هي لقتل الصيد.(٢)

وسمى الإطعام كفارة؛ لأنه ليس بجزاء، إذ الجزاء هو العوض، وهو مأخوذ فيه المماثلة، وأما الإطعام فلا يماثل الصيد، وإنما هو كفارة تكفر به الجريمة، وقد أجمل الكفارة فلم يبين مقدار الطعام ولا عدد المساكين، فأما مقدار الطعام فهو موكول إلى الحكمين، وقد شاع عن العرب أن المد طعام رجل واحد، فلذلك قدره مالك بمد لكل مسكين، وهو قول الأكثر من العلماء(٣).

وقراءة إضافة: (كفارة) إلى (طعام)؛ أي: كفارة طعام، لا كفارة هدي، ولا صيام، وإضافة الكفارة إلى الطعام إضافة تخصيص؛ إذ كفارة هذا القتل قد تكون كفارة هدي، أو كفارة طعام، أو كفارة صيام، فالله ﷻ لما خيّر المكلف بين ثلاثة أشياء: الهدي، والصيام،

(١)-انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري٢/ ٢٥٥.
(٢)-انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة ص: ٢٣٧، المحرر الوجيز، ابن عطية٢/ ٣٤٥، مفاتيح الغيب، الرازي ١٢/ ٤٣٥.
(٣)-انظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور ٥/ ٢١٦.

والطعام، حسنت الإضافة، فكأنه قيل: كفارة طعام، لا كفارة هدي، ولا كفارة صيام، فاستقامت الإضافة لكون الكفارة من هذه الأشياء، فالإضافة هنا: لتبيين نوع الكفارة بناء على أنها بمعنى المكفر به، وهي عامة تشمل الطعام وغيره، وكذا الطعام يكون كفارة وغيرها،كخاتم جديد، فالإضافة قد تكون بأدنى ملابسة؛ إذ الكفارة تكون كفارة هدي وكفارة طعام وكفارة صيام، ومن قال: إن الإضافة مبينة بمعنى من، والمعنى: أو كفارة من طعام مساكين، فليست من هذا الباب؛ لأن الطعام ليس جنسا للكفارة إلا بتجوز بعيد جدا.(١)

أثر اختلاف قراءتي: الإضافة والتنوين في المعنى في كفارة قتل الصيد للمحرم:

إن لكل قراءة من القراءتين دلالة في المعنى، فقراءة إثبات التنوين في:كفارة، ورفع طعام، تدل على: أن الطعام –هو الكفارة، باعتبار طعام هنا بدل من كفارة، وهذا بدل الشيء من الشيء، فالطعام هو الكفارة، وقيل: إن الكفارة –هي تغطية الذنب بإعطاء الطعام، فالكفارة غير الطعام لكنها به، فيتجه في رفع الطعام البدل المحض.

وقراءة إضافة: (كفارة) إلى (طعام)؛ أي: كفارة طعام، لا كفارة هدي، ولا صيام، وهي إضافة تخصيص؛ إذ كفارة قتل الصيد قد تكون كفارة هدي، أو كفارة طعام، أو كفارة صيام، فاللهﷻ لما خير المكلف بين ثلاثة أشياء: الهدي، والصيام، والطعام، حسنت الإضافة، فكأنه قيل: كفارة طعام، لا كفارة هدي، ولا كفارة صيام، فاستقامت الإضافة لكون الكفارة من هذه الأشياء،

وفيه دلالة على أن اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين له دلالة في المعنى في كفارة قتل الصيد، ويظهر ذلك جليا في بيان المعنى المراد، ولن يظهر ذلك إلا من خلال القراءتين.

والله أعلم

(١)–انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ص: ١٣٤،١٣٥،مفاتيح الغيب، الرازي ١٢/ ٤٣٥، البحر المحيط، أبو حيان ٤/ ٣٦٧، تفسير المنار ، محمد رشيد رضا ٧/ ٩٣.

المبحث الثالث:

أثر اختلاف القرءات بين التنوين والإضافة في المعنى في الجزاء من اللهﷻ، وفيه ثلاثة مطالب:

إن لاختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين أثرا في المعنى وذلك في بيان الجزاء الحسن من اللهﷻ بأن يرفع اللهﷻ الدرجات، والجزاء الحسن لمن آمن وعمل صالحا، والجزاء المضاعف من اللهﷻ لهم ما قدموا وهم في الغرفات آمنون، وأشرع الآن في بيان ذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول:

رفع الدرجات عند اللهﷻ.

قال اللهﷻ : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وقالﷻ :﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[يوسف: ٧٦]؛إذ قرأ الكوفيون (نرفع درجات من) في سورة الأنعام، وسورة يوسف بالتنوين فيها، ووافقهم يعقوب على التنوين في موضع الأنعام، وقرأ الباقون بإضافة درجات إلى (من) بغير تنوين في الموضعين(١). **فقراءة التنوين** في قولهﷻ: (نرفع درجات من نشاء)، يكون المرفوع- هو الإنسان، فاللهﷻ قد ذكر هذا في غير موضع من القرآن، فجعل المرفوع- هو الإنسان وبين فضل من أحب أن يفضله بأن يرفعه، فقال ﷻ: يرفع الله الذين آمنوا منكم، وقالﷻ : وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما درجات منه ومغفرة ورحمة، فهم المرفوعون دون الدرجات، وتلك القراءة أفادت إيقاع الفعل على(مَن)؛ لأنه المرفوع في الحقيقة، والتقدير: نرفع من نشاء درجات، ففيها تقديم وتأخير(٢)،

وقرءة الإضافة وعدم التنوين، فالمرفوع الدرجات؛ أي: الأعمال دون الإنسان، والمعنى: نرفع الدرجات لمن نشاء، كما قال ﷻ: ورفع بعضهم درجات، فاللهﷻ يرفع الدرجات لمن يشاء حسب درجات الارتقاء بالعلم والعمل في الدنيا، وهذه الدرجات لا يمكن أن يعلمها إلا من أحاط بكل شيء علما، فإضافة الدرجات إلى اسم الموصول (من) باعتبار

(١)-انظر: النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري٢/ ٢٦٠.

(٢)-انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة ص: ٢٥٨، الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ص: ١٤٤، جامع البيان، الطبري، ١١/ ٥٠٥، تفسير القرطبي، ٧/ ٣٠.

ملابسة المرتقي في الدرجة لها؛ لأنها إنما تضاف إليه إذا كان مرتقيا عليها، وفي قولهﷻ: من نشاء، دلالة على أن هذا التكريم لا يكون لكل أحد؛ لأنه لو كان حاصلا لكل الناس لم يحصل الرفع ولا التفضيل(١).

وكان ختام الآية هنا بقولهﷻ: إن ربك حكيم عليم، استئنافا بيانيا؛ لأن قولهﷻ: نرفع درجات من نشاء، يثير سؤالا، وهو: لماذا يرفع اللهﷻ بعض الناس دون بعض، فأجيب بأن اللهﷻ يعلم مستحق ذلك ومقدار استحقاقه، فحكيم بمعنى محكم؛ أي: متقن للخلق والتقدير، وهو له حكمة في ذلك، فحكمته جارية وفق العلم، وقد ختم اللهﷻ آية سورة يوسف بقولهﷻ: وفوق كل ذى علم عليم، دليلا على تفاوت الناس في العلم المؤذن بأن علْم الذي خلق لهم العلم لا ينحصر مداه، وأنهﷻ فوق كل نهاية من علم الناس، ويدل ذلك على زيادة علم يوسف على إخوته(٢).

أثر اختلاف قراءتي: الإضافة والتنوين في المعنى في رفع الدرجات:

إن لكل قراءة من القراءتين دلالة في المعنى، فقراءة إثبات التنوين في:درجات، يكون المرفوع هو الإنسان، فالله يرفع الإنسان درجات وذلك لمن يشاء وتلك القراءة أفادت إيقاع الفعل على(مَن)؛ لأن الإنسان هو المرفوع في الحقيقة، والتقدير: نرفع من نشاء درجات.

وقرءة الإضافة وعدم التنوين، يكون المرفوع الدرجات؛ أي: الأعمال دون الإنسان، والمعنى: نرفع الدرجات لمن نشاء، فاللهﷻيرفع الدرجات لمن يشاء حسب درجات الارتقاء بالعلم والعمل في الدنيا، وهذه الدرجات لا يمكن أن يعلمها إلا من أحاط بكل شيء علما، مما يدل دلالة واضحة أن اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين له دلالة في المعنى في رفع الدرجات، ولن يظهر ذلك إلا من خلال القراءتين، فسبحان من أنزل القراءتين للدلالة على المعاني المرادة. والله أعلم

(١)-انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة ص: ٢٥٨، ١٤٤، جامع البيان، الطبري، ١١/ ٥٠٥، تفسير المنار، محمد رشيد رضا ٤/ ١٨٠.

(٢)-انظر: مفاتيح الغيب، الرازي ١٨/ ١٤٦، التحرير والتنوير ، ابن عاشور١٢/ ١٠٠.

المطلب الثاني:

الجزاء بالحسنى من الله ﷻ.

قال الله ﷻ: ﴿ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[الكهف: ٨٨]؛ إذ قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وحفص بالنصب والتنوين وكسره لالتقاء الساكنين، وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين بإضافة (جزاء) إلى (الحسنى).(١)

فقراءة التنوين والنصب في: جزاء، يكون المعنى: فله الحسنى جزاءً، وهي مصدر منصوب في موضع الحال؛ أي: فله الحسنى مجزيا بها جزاء، فله الجنة جزاء، فيكون الجزاء منصوبا على المصدر، بمعنى: يجازيهم جزاء الجنة، وقال الزجاج: هو مصدر في موضع الحال؛ أي: مجزيا بها جزاء، وقيل: تمييز لنسبة استحقاقه الحسنى، أو مصدر مؤكد لمضمون جملة: فله جزاء الحسنى، أو حال مقدمة على صاحبها باعتبار تعريف الجنس كالتنكير، وتأنيث الحسنى: باعتبار الخصلة، أو الفعلة، ويجوز أن تكون الحسنى- هي الجنة، كما في قوله ﷻ : للذين أحسنوا الحسنى وزيادة. (٢)

وقراءة الرفع والإضافة، فالحسنى تحتمل أن تكون الطاعة، والمعنى: فله جزاء إحسانه؛ أي: له جزاء الأعمال الحسنى، وقيل: الحسنى الجنة، ويكون الجزاء مضافا إليها، وهذا جائز لاختلاف اللفظين، كما قال ﷻ: لهو حق اليقين، يضاف الاسم إلى نفسه إذا اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه، وهو هو في الحقيقة، وهي إضافة لفظية.

قال الفراء: الحسنى حسناته، فله جزاؤها وتكون الحسنى: الجنة، ويضيف الجزاء إليها وهي هو كما قال ﷻ: دين القيمة، وقال أبو علي: له جزاء الخصال الحسنة التي اجتهد فيها فعملها، برفع الجزاء وإضافته إلى الحسنى، وقيل: فيه وجهان: أحدهما: أن يجعل الحسنى مرادا بها إيمانه وأعماله الصالحة، فالمعنى: وأما من آمن وعمل صالحا فله جزاؤها، يعني جزاء هذه الأفعال الحسنة.

(١)-انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٢/ ٣١٥.

(٢)-انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة ص: ٤٣٠، جامع البيان، الطبري، ١٨/ ٩٩، التحرير والتنوير، ابن عاشور١٥/ ١٢٨.

والوجه الثاني: أن يكون مرادا بالحسنى: الجنة، وأضيف الجزاء إليها، والتقدير: فله جزاء المثوبة الحسنى، فالجزاء موصوف بالمثوبة الحسنى، وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة، كما قال ﷻ: (وذلك دين القيمة)، والدين: هو القيم. (١)

أثر اختلاف قراءتي: الإضافة والتنوين في المعنى في الجزاء بالحسنى:

إن لكل قراءة من القراءتين دلالة في المعنى، **فقراءة إثبات التنوين** مع النصب في: جزاء، ونصب جزاء، والمعنى: فله الحسنى جزاء، وهي مصدر منصوب في موضع الحال؛ أي: فله الحسنى مجزيا بها جزاء، وقيل: فله الجنة جزاء، بمعنى: يجازيهم جزاء الجنة، وقال الزجاج: هو مصدر في موضع الحال؛ أي: مجزيا بها جزاء.

وقراءة الرفع والإضافة، جزاء مضاف، والحسنى: مضاف إليه إضافة بيانية، والحسنى هنا قيل: يحتمل أن تكون الطاعة، والمعنى: فله جزاء إحسانه؛ أي: له جزاء الأعمال الحسنى، وقيل: الحسنى الجنة، ويكون الجزاء مضافا إليها من إضافة الاسم إلى نفسه، ولا مانع، فالمعنى: وأما من آمن وعمل صالحا فله جزاؤها، يعني جزاء هذه الأفعال الحسنة، وقيل: المراد بالحسنى: الجنة، وأضيف الجزاء إليها، والتقدير: فله جزاء المثوبة الحسنى، فالجزاء موصوف بالمثوبة الحسنى وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة.

وهذا يؤكد أن اختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين له دلالة في المعنى في الجزاء بالحسنى، ولن يظهر ذلك إلا من خلال القراءتين، فسبحان من أنزل القراءتين للدلالة على المعاني المرادة.

والله أعلم

(١)-انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة ص: ٤٣٠، جامع البيان، الطبري، ١٨/ ٩٩، تفسير القرطبي ١١/ ٥٢، مفاتيح الغيب، الرازي ٢١/ ٤٩٧.

المطلب الثالث:

مضاعفة الجزاء من الله ﷻ.

قال الله ﷻ : ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ [سبأ: ٣٧]

قرأ رويس عن يعقوب: (جزاء) بالنصب على الحال مع التنوين وكسره وصلا، ورفع (الضعف) بالابتداء، فالتقدير: لهم الضعف جزاء، وقرأ الباقون برفع (جزاء) من غير تنوين، وخفض: (الضعف) بالإضافة. (١)

فقراءة رفع جزاء، وإضافته إلى الضعف: يكون بمعنى جزاء التضعيف؛ أي: الزيادة، وهو من باب إضافة المصدر إلى المفعول، وأراد جزاء التضعيف، وهو مثل يضم إلى مثل ما بلغ، فالضعف الزيادة، بمعنى: لهم جزاء الزيادة، وهي: إضافة بيانية؛ أي: الجزاء الذي هو المضاعفة لأعمالهم لما تستحقه كما تقدم، وهي الحسنة بعشر أمثالها، يضاعف لهم الحسنات، والإضافة هنا ، كإضافة الشيء إلى نفسه، مثل قوله ﷻ : حق اليقين، فلهم الجزاء المضعف، للواحد عشرة إلى ما يريد الله ﷻ من الزيادة، مصداقا لقوله ﷻ : من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها، وجزاء الضعف يراد به الحسنة؛ لأن الضعف لا يكون إلا في الحسنة، وفي السيئة لا يكون إلا المثل، وكنّى الله ﷻ عن التقريب بمضاعفة الجزاء؛ لأن ذلك أمارة كرامة المجزي عند الله ﷻ، فأولئك يقربون زلفى فيجزون جزاء الضعف على أعمالهم لا على وفرة أموالهم وأولادهم(٢).

وقراءة (جزاء) بالنصب على الحال من الضمير المستقر في الخبر المقدم مع التنوين وكسره وصلا، ورفع (الضعف) بالابتداء، فالتقدير: لهم الضعف جزاء، على التقديم والتأخير، على أن يجازوا الضعف، وهو هنا اسم جنس؛ أي: بالتضعيف، فبعضهم يجازى عشرة، وبعضهم أكثر إلى سبعمائة بحسب الأعمال، ومشيئة الله ﷻ فيها، والباء في قوله: بما عملوا تحتمل السببية، فتكون دليلا على ما هو المضاعف، وهو ما يناسب السبب من الصالحات مثل قوله: هل جزاء الإحسان إلا الإحسان (٣)

(١)-انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٢/ ٣٥١.

(٢)-انظر: إتحاف فضلاء البشر، البنا، ص: ٤٦٠، مفاتيح الغيب، الرازي ٢٥/ ٢٠٩، زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي ٣/ ٥٠١،التحرير والتنوير ٢٢/ ٨٠، معاني القراءات للأزهري ٢/ ٢٩٦.

(٣)-انظر: تفسير البغوي ٦/ ٤٠٢، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي ص: ٤٢١٤. التحرير والتنوير =

أثر اختلاف قراءتي: الإضافة والتنوين في المعنى في مضاعفة الجزاء:

إن لاختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين أثرا في المعنى، فقراءة رفع جزاء، وإضافته إلى الضعف: يكون بمعنى جزاء التضعيف؛ أي: الزيادة، وهو من باب إضافة المصدر إلى المفعول، وأراد جزاء التضعيف، وهو مثل يضم إلى مثل ما بلغ، فالضعف الزيادة، بمعنى: لهم جزاء الزيادة، وهي الحسنة بعشر أمثالها، يضاعف لهم الحسنات، وإضافة الضعف إلى الجزاء.

وقراءة (جزاء) بالنصب على الحال من الضمير المستقر في الخبر المقدم مع التنوين وكسره وصلا، ورفع: (الضعف) بالابتداء، فالتقدير: لهم الضعف جزاء، على التقديم والتأخير، على أن يجازوا الضعف، وهو هنا اسم جنس؛ أي: بالتضعيف، فبعضهم يجازى عشرة، وبعضهم أكثر إلى سبعمائة بحسب الأعمال، فالمعنى هنا: لهم الضعف جزاء؛ أي: حال كونه جزاء.

وهذا يؤكد أن لاختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين أثرا في المعنى في مضاعفة الأجر من الله وهذا لا يظهر إلا من خلال القراءتين. والله أعلم

=

٢٢/ ٨٠، تفسير المنار، محمد رشيد رضا٨/ ٣٧٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين. وبعد:

فبعد معايشتي مع هذا البحث المعنون: الاختلاف في القراءات وأثره في المعنى (الإضافة والتنوين أنموذجا) أستطيع أن أدوّن هنا أبرز النتائج التي خلصت بها بعد تلك الدراسة، وأهم التوصيات كما يأتي:

أولا: لاختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين أثر في المعنى يحتاج إلى مهارات دقيقة لاستنباط المعاني.

ثانيا: كان لاختلاف القراءات بين الإضافة والتنوين في المعنى أثر واضح في اسم الفاعل والكفارات الشرعية.

ثالثا: أن القراءة لا ترد في الموضع إلا حيث يراد المعنى وإلا فلا ترد سوى قراءة واحدة.

رابعا: في رفع الدرجات والجزاء المعد من الله ﷻ كان لاختلاف القراءات دور في إثراء المعنى.

خامسا: باب أثر اختلاف القراءات في المعنى لا يزال بحاجة إلى دراسات جادة، فهو باب مليء بالكنوز الثمينة في القراءات.

أهم التوصيات:

أولا: أوصي الباحثين المتخصصين بدراسة أثر اختلاف القراءات بجزئياته في المعنى.

ثانيا: أوصي الأقسام العلمية بتوجيه طلابهم لدراسة أثر اختلاف القراءات في المعاني على سبيل الاستقراء.

ثالثا: ينبغي على أهل القراءات بيان هذه المعاني المستنبطة من اختلاف القراءات بجزئياتها المختلفة، إبرازا لدور القراءات في المعنى.

رابعا: أوصي الجهات البحثية العلمية بعقد مؤتمر لبيان أثر اختلاف القراءات بجميع جزئياتها، مع استكتاب المتخصصين في القراءات للإفادة من هذا العلم.

هذا وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

فهرس المراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، مصحف المدينة المنورة.

١-**الإبانة عن معاني القراءات**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ، المكتبة الفيصلية: مكة المكرمة.

٢-**إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل، تحقيق الشيخ: محمود عبد الخالق جادو، ط. الجامعة الإسلامية ١٤١٣هـ.

٣- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، لشهاب الدين أحمد بن محمد البنّا الدمياطي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

٤- **اتساع الدلالات في تعدد القراءات القرآنية**، محمود عبد الكريم مهنا، عيسى إبراهيم داوي، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ ، ٢٠١٧م.

٥- **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: سعيد المندوه، دار الفكر، بيروت ط . الأولى ١٤١٦ هـ .

٦- **أسرار البيان في التعبير القرآني**، د. فاضل صالح السامرائي، الشارقة.

٧- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، تفسير أبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى.

٨- **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، د. عبد الكريم إبراهيم صالح، دار المحدثين، القاهرة ٢٠٠٧م.

٩- **إعجاز القرآن** ، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، ت: السيد أحمد صقر، دار المعارف – القاهرة.

١٠-**إعجاز القرآن**، لمصطفى صادق الرافعي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

١١- **إعجاز القرآن الكريم**، د. فضل حسن عباس، دار الفرقان، الأردن، ط. الرابعة، ١٤٢٢هـ.

١٢- **إعراب القراءات السبع وعللها**، لابن خالويه الحسين بن أحمد، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى ١٤١٣هـ.

١٣- **الأعلام**، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الرابعة عشرة، ١٩٩٩م.

١٤- **البحر المحيط**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٣هـ.

١٥- **البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة**، للشيخ عبد الفتاح القاضي، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.

١٦- **البرهان في علوم القرآن**، لبدر محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ط: الثانية.

١٧- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم.

١٨- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات)، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ .

١٩- **التحرير والتنوير**، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس .

٢٠- **تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، دار الفكر، ومراجعة نخبة من العلماء بدار الكتب المصرية.

٢١- **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**. د. أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط. الثانية ١٤٢١هـ.

٢٢- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

٢٣- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت٦٧١هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٤- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، ورفقاه، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: الثانية ١٤١٣هـ.

٢٥- **حجة القراءات**، لابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد، ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الخامسة ١٤١٨هـ.

٢٦- **حجة القراءات**، لابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت: أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٧- **الدرر الباهرة في توجيه القراءات العشر المتواترة**، د هشام عبدالجواد الزهيري، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٢٨- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف، المعروف بـ"السمين الحلبي"، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: الأولى من عام ١٤٠٦هـ، إلى ١٤١٥هـ.

٢٩- دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر، الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠-دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، د/ عبد الفتاح البركاوي.

٣١- الرسالة، للإمام الحجة محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية.

٣٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي، (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.

٣٣- السبعة في القراءات، للإمام أبي بكر بن مجاهد، البغدادي، (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.

٣٤- سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد، (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

٣٥- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث، (ت٢٧٥هـ)، ومعه شرحه: عون المعبود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

٣٦- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، (٢٧٩هـ)، ومعه شرحه: تحفة الأحوذي للمباركفوري، مطبعة المدني، القاهرة، ط. القاهرة، ط: الثانية ١٣٨٤هـ.

٣٧-شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

٣٨-صحيح مسلم، لأبي الحسين بن مسلم بن الحجاج النيسابوري، مع شرحه: المنهاج شرح مسلم للنووي، دار إحياء التراث العرب، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٢هـ.

٣٩- العجاب في بيان الأسباب، لابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام، ط: الأولى ١٩٩٧م.

٤٠- العقد النضيد في شرح القصيد، لأحمد بن يوسف، المعروف بـ"السمين الحلبي"، (ت٧٥٦هـ)،(جزء سورة البقرة) تحقيق: د. ناصر بن سعود القثامي، رسالة علمية تحت الطبع.

٤١- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره: ج. براجستراسر، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة ١٤٠٢هـ.

٤٢- **غيث النفع في القراءات السبع**، لعلي الصفاقسي، بهامش: سراج القارئ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٤٣- **فتح الوصيد في شرح القصيد**، للشيخ علم الدين أبي الحسن علي السخاوي، ت: د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، ط. الأولى: ١٤٢٣هـ.

٤٤- **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط: السادسة ١٤١٩هـ.

٤٥- **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان (سيبويه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٢هـ.

٤٦- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، مكتبة العبيكان، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٤٧-**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لصطفى حاجي خليفة، دار العلوم الحديثة، بيروت

٤٨- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط: الخامسة ١٤١٨هـ.

٤٩-**كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**، لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، الملقب: بـ"جامع العلوم النحوي"، تحقيق: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، الأردن، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

٥٠- **لسان العرب**، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٠م .

٥١- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، (ت٢١٠هـ)، تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٠١هـ.

٥٢- **مجلة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى**، العدد الرابع عام ١٤٠١هـ ، (بحث: الاحتجاج للقراءات بواعثه وتطوره وأصوله) لعبد الفتاح إسماعيل شلبي.

٥٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، مطابع فضالة بالمحمدية، المغرب، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ.

٥٤- المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١.

٥٥- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، تحقيق: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ..

٥٦- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت محمد الصادق القمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.

٥٧- مقاييس اللغة، لأحمد بن زكريا، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة الرياض، دار الجيل ١٤٢٠هـ.

٥٨ - **معاني القرآن**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٩- معاني القرآن، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور.

٦٠- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

٦١- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، لأبي الخير محمد ابن الجزري، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

٦٢- الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي الشيرازي، المعروف: بـ"ابن مريم"، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، بجدة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٦٣- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد ابن الجزري، تصحيح: الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة.

٦٤- الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرءانية ، د. محمد الجمل، دار الفرقان، الأردن. ط. الأولى، ١٤٣٠هـ.